ينعقد في فندق ريجنسي خلال الفترة 15 – 16 فبراير الجاري

«البترول الكويتية» تنظم مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للصحة والبيئة والسلامة

تحت رعاية معالي وزير النفط وزير الكهرباء والماء رئيس مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية المهندس عصام عبد المحسن المرزوق، ومشاركة معالي وزير البترول والغاز في سلطنة عمان معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن تنظيم مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للصحة والبيئة والسلامة، بالتعاون مع شركه غلوبل ايفنتس البريطانية، وذلك خلال الفترة 15 – 16 فبراير 2017، بفندق ريجنسي.

يحظى المؤتمر الذي ينعقد تحت شعار «قادرون على مواجهه تحديات المستقبل، وملتزمون بتطبيق المعايير البيئية للتشغيل الآمن»، باهتمام المهندس عصام المرزوق في ظل استهدافه تعزيز التزام دولة الكويت بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة، إلى جانب سعيها الدؤوب إلى تعزيز مكانتها الرائدة في مجال صناعة النفط إقليميا ودوليا، علاوة على استهدافه ترسيخ ثقافه الالتزام بسياسات صديقه للبيئة والمحافظة عليها.

عصام المرزوق

يذكر أن فعاليات المؤتمر تشتمل على ثلاثة حلقات نقاشية تدور حول ثلاثة محاور تتناول بالتفصيل مواضيع الصحة، والسلامة، والبيئة، ويشارك في فعالياته مجموعة من الشركات المحلية، وعدد من شركات القطاع الخاص، إلى جانب عدد من الشركات الإقليمية والشركات العالمية، وسيقام على هامش المؤتمر معرضا لعرض المطبوعات والمنتجات الخاصة بالصحة، والسلامة، والبيئة.

يشارك في المؤتمر نخبه من المختصين وأصحاب القرار محليا، وإقليميا ودوليا يتقدمهم الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية السيد نزار محمد العدساني، وكل من السادة محمد حسين الرئيس التنفيذي لشركه «ايكويت»، ومحمد محسن السقاف النائب الأعلى للرئيس للتشغيل وخدمات الأعمال في شركة «أرامكو السعودية»، والدكتور عدنان شهاب الدين المدير التنفيذي «لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي»، وجون راين نائب الرئيس في شركة «ويذرفورد الأمريكية»، والدكتور ستفن فلاين رئيس وحده السلامة والمخاطر في شركة «بي بي العالمية»، والدكتور برنت باسولا نائب الرئيس للصحة والسلامة والبيئة في شركه «الخدمات البترولية بتر وفاك»، والسيد سيرغي بيرسيكين مسئول عن شئون الصحة والبيئة والسلامة في شركه «بيكر هيوز»، والدكتور ايمون نوتن مسئول مجموعة المخاطر والسلامة في شركه «بي بي العالمية»، إلى جانب عدد من المختصين من داخل وخارج دولة الكويت.

«المركزي» يوافق على افتتاح فرع ثانٍ لمصرف «الراجحي»

محمد الهاشل

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي وافق بجلسته المنعقدة بتاريخ 2017/1/31 على افتتاح فرع ثان لمصرف الراجحي في دولة الكويت.

وتأتي هذه الموافقة بناءً على الطلب المقدم من البنك المذكور واستيفاء مجموعة الشروط والمتطلبات التي تضمنتها قواعد وأسس فتح أكثر من فرع للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت ، والمعتمدة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2014/3/25 ، وذلك في إطار تطبيق القانون رقم «3» لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ 2014/1/29 . ويسمح هذا القانون للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بفتح فرع أو أكثر طبقا للقواعد والأسس التي يضعها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

وقد أشار المحافظ إلى أن الموافقة الصادرة لمصرف الراجحي بافتتاح فرع ثان له في دولة الكويت تعتبر الثانية منذ صدور القانون رقم «3» لسنة 2014 المشار إليه ، حيث سبق الموافقة بتاريخ 2014/10/21 على افتتاح فرع ثان لبنك قطر الوطني في دولة الكويت .

هذا وقد أعرب محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في ختام تصريحه الصحفي عن أمله في أن يؤدي قيام البنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع إلى زيادة المنافسة بين البنوك المحلية وبما يدفعها جميعاً نحو تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتميزة للعملاء ، وذلك بالإضافة إلى ما يترتب على افتتاح هذه الفروع من زيادة فرص التوظيف أمام العمالة الوطنية في مجالات العمل المصرفي.

البورصة تنهي تعاملات يناير بتأسيس مستويات سعرية جديدة لعموم الأسهم

البورصة تغلق على انخفاض جماعي للمؤشرات

انهت بورصة الكويت تعاملات شهر يناير الجاري على انخفاض وسط تاسيس مستويات سعرية جديدة لعموم الاسهم بعد أن شهدت خلال الجلستين الماضيتين عمليات جني ارباح وحركات تصحيحية.

وشكلت السيولة التي ضختها الهيئة العام للاستثمار في محافظها المستثمرة في البورصة حافزا ايجابيا لمثواء الاداء العام مما ساهم في اجتذاب البورصة لاموال محافظ مالية وصناديق استثمارية محلية وخليجية لتنعكس ايجابا على التداولات.

وأقر اتمام صفقة الاستحواذ على «امريكانا» مجموعة من عوامل ثقة على اسهم مجموعة الاستمارات الوطنية إلى جانب تحريك بعض المجموعات الأخرى ما هيا للؤشرات لتحقيق موجات من الارتفاعات.

وهيمنت شريحة الأسهم الصغيرة على محطات تعاملات هذا الشهر نظرا لسرعة دورانها واستفادت من «فورة» الارتفاعات التي شهدها السوق رغم استهدافها من كبار المضاربين مع بلوغ مؤشرات السوق مستويات تاريخية لم تحققها منذ سنوات مضت.

واستفادت التعاملات من تراجع السوق العقاري لاسيما وأن جزء من السيولة الموجودة في السوق أتى من مستثمرين عقاريين رأوا أفضلية الاستثمار في الأسهم عن التداولات العقارية وودائع البنوك وهو ما ترجمه مؤشر القيمة النقدية.

وكان لافصاحات الشركات عن بياناتها المالية عن 2016 أثرا بالغا في قرارات المتعاملين الاستثمارية ودورا جوهريا في الأداء العام لمجريات الجلسات.

وفيما يتعلق بوقائع الجلسة الختامية لشهر يناير الحالي أمس الثلاثاء فكان واضحا استمرار وتيرة عمليات جني الارباح والتصحيح للجلسة الثانية على التوالي.

واستحوذت أسهم شركات «الامتياز» و«عربي القابضة» و«المستثمرون» و«ايفا» على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا كما استحوذت أسهم «المستثمرون» و«ابيار» و«الائتمار» و«البيت» على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم شركات «المواساة» و«خليج ت» و «دواجن» و«ايكاروس» و«اجوان» في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 54 شركة وانخفاضت اسهم 59 شركة من اجمالي 152 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم «كويت 15» على 35.02 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 17.6 مليون دينار كويتي تمت عبر 1066 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 985.4 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 8ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6832.22 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 58 مليون دينار من خلال 3ر622 مليون سهم تمت عبر 11921 صفقة نقدية.

17 في المئة نقداً و 10 في المئة منحة و 32.01 فلساً ربحية السهم

المرزوق: 165.2 مليون دينار صافي أرباح مساهمي «بيتك» لعام 2016

حمد المرزوق

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد عبد المحسن المرزوق إن «بيتك» حقق - بفضل الله وتوفيقه - صافي أرباح للمساهمين للعام 2016 قدرها 165.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 145.8 مليون دينار للعام السابق بنسبة نمو مقدارها 13.3 في المئة.

وبلغت ايرادات التمويل 717.9 مليون دينار بزيادة قدرها 13.5 في المئة عن ما يقابلها من العام السابق بعد عدم تجميع شركة الاقمو وذلك لإيقاف تجميعها بنهاية عام 2015.

بلغ صافي إيرادات التشغيل 364.7 مليون دينار لعام 2016. وباستبعاد إيرادات الاستثمار ذات الطبيعة غير المتكررة فقد نما صافي إيرادات التشغيل بنسبة قدرها 8.2 في المئة عن ما يقابلها من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم عن عام 2016 ماقيمته 32.01 فلسا مقارنة بـ 28.27 فلسا عن عام 2015 وبنسبة زيادة 13.2 في المئة.

ايضا استكمالا لخطة الإدارة في ترشيد النفقات، فقد انخفضت اجمالي المصروفات التشغيلية للعام الثاني على التوالي وبمبلغ 35.5 مليون دينار بنسبة انخفاض 11 في المئة عن العام السابق، والتي قد انخفضت بمبلغ 31.5 مليون دينار وبنسبة انخفاض 8 في المئة في عام 2015 عن عام 2014.

وجاءت توزيعات «بيتك» للعام 2016 كالتالي: 2.40 في المئة للوديعة الخماسية، و2.20 في المئة للودائع الاستثمارية المستمرة و1.50 في المئة لوديعة السدرة و1.425 في المئة لوديعة الديمة « 6 شهور» و 0.650 في المئة لحسابات التوفير الاستثمارية.

واوصى مجلس الإدارة بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة 17 في المئة واسهم منحة بنسبة 10 في المئة، بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

وبلغ اجمالي الموجودات 16.50 مليار دينار، كما بلغت محفظة التمويل 8.18 مليار دينار وحسابات المودعين 10.66 مليار دينار.

كما بلغت حقوق المساهمين 1.81 مليار دينار بزيادة قدرها 31.3 مليون دينار، وبنسبة زيادة 1.8 في المئة عن نهاية عام 2015.

بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية راس المال 17.88 في المئة «بعد التوزيعات المقترحة» متخطيا الحد الأدنى المطلوب وقيمته 15 في المئة، وهي النسبة التي تؤكد على متانة المركز المالي لـ«بيتك».

وقال المرزوق في تصريح صحفي ان الارباح تؤكد نجاح استراتيجية» بيتك» وخططه التي وضعها مجلس الادارة للمستوات الثلاث الماضية، والتزم بتطبيقها، حتى حققت اهدافها الرئيسية، وحافظنا على مصادر القوة من خلال تحليل المخاطر المحتملة، ليكون عام 2016 عام التعافي والإنطلاق على اسس تضمن الاستدامة في النمو والربحية، والصلابة في مواجهة التحديات، وتعزيز جودة الخدمة وسياسة المخاطر والالتزام بالتعليمات والضوابط الرقابية، مع التركيز على تقديم العوائد المجزية للمساهمين والعملاء المستثمرين بمعدلات تنافسية وبشكل دائم ومتوازن ، خاصة بعد وضع البنك على مساره الصحيح الواضح وفق نشاطه الأساسي ، واصبحت الإيرادات التشغيلية من الاعمال المصرفية تشكل جانبا رئيسيا في الميزانية.

واضاف المرزوق ان معظم مؤشرات «بيتك» اتسمت بالاستقرار بشكل عام ومتماشية مع الاستراتيجية الجديدة، ومنها اجمالي الايرادات التشغيلية وايرادات الاستثمار، ومؤشرات الربحية المحسوبة على اساس سنوي، وانخفاض المصروفات التشغيلية مقارنة مع الإيرادات، مما يعبر عن تحسن اداء المجموعة التي يزيد عدد فروعها حول العالم عن 481 فرعا مصرفيا منهم 65 فرعا في الكويت مشيرا الى ان «بيتك» واصل سياسته الاستثمارية المتحفظة، وإدارة المخاطر بفاعلية حسب افضل الممارسات بهذا المجال.

وقال المرزوق ان «بيتك» استطاع بنهاية العام 2016 اغلاق معظم واهم الملفات المعلقة، ومن ابرزها ملف المديونيات المتعثرة، فقد شهدت نهاية عام 2016 انخفاضا في معدلات الديون المتعثرة بالنسبة لإجمالي المحفظة الائتمانية، باستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، ونجح «بيتك» في هيكلة المحفظة الاستثمارية وفق افضل المعايير للحفاظ على جودة الاصول، وتحقيق الربحية المستدامة، مشيرا الى ان اعادة ترتيب المحفظة العقارية خلال الفترة الماضية ساهم في تجنيب الاصول العقارية ما يمر بالسوق العقاري حاليا، كما بادر «بيتك» الى معالجة ملف الشركات التابعة والزميلة اما بالتخارج الجزئي او الكلي، او بالدمج بين الشركات ذات الانشطة المتشابهة، او اعادة هيكلة وتطوير شركات اخرى باعتبارها اذرع استثمارية، لافتا إلى قضايا تنظيمية واجرائية تم انجازها مثل ملف اعادة الهيكلة وترتيب الهيكل التنظيمي ليلائم المستجدات مع تحديد العلاقة بين بنوك المجموعة وسياسة الاجور والمزايا ووضع قواعد الانفاق الرشيد، واعتماد مركزية العمليات و ميكنة الانظمة والاهتمام بقياس وتقييم الاداء.

وشدد المرزوق على مواصلة «بيتك» لدوره في تمويل الشركات الكويتية وفق الضوابط والمعايير المحددة، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية العمل، وقد تم تمويل بعض الشركات الكبرى وجاري دراسة تمويل اخرى، مع الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة التي كان من اهمها مشروع الوقود البيئي الذي قاد فيه «بيتك» حصة التمويل الإسلامي مقدما الجزء الاكبر من قيمة هذا التمويل، معربا عن استعداد «بيتك» للمشاركة في تمويل مشاريع البنى التحتية والطاقة والمواصلات والتطوير العقاري وغيرها، حيث يعتبر المشاركة في هذه المشاريع هدفا اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا، منوها الى انه استمرارا للتسهيلات الائتمانية التي يقدمها «بيتك» للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحواذه على الشريحة الاكبر في هذا المجال، فقد وقع «بيتك» اتفاقية تعاون وتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف انجاح اعمال الصندوق.

واشار الى ان «بيتك» اصبح لاعبا رئيسيا في سوق الصكوك العالمي من خلال المشاركة او ترتيب العديد من الإصدارات الكبرى في الاسواق العالمية والاقليمية، وبلغ حجم تداولات مجموعة «بيتك» في سوق الصكوك نحو 11.4 مليار دولار في عام 2016، كما يشارك «بيتك» في تمويل عجز الموازنة من خلال ادوات الدين الحكومية التي يصدرها بنك الكويت المركزي، وتعتبر حصة «بيتك» الاكبر بين البنوك الإسلامية ، كما يواصل «بيتك» ابتكار منتجات وخدمات منافسة، وتعزيز الحصة السوقية، ووضع الأهمية المطلقة لخدمة العميل، والاستمرار في تطوير القدرات البشرية خاصة من العنصر الوطني الذي يوليه اهمية كبرى من حيث الاستقطاب والتدريب والتاهيل، لإعداد اجيال من القياديين القادرين على تحمل المسئولية ، مؤكدا ان التقييم الإيجابي من وكالات التصنيف العالمية الكبرى والجوائز المهمة التي حصدها « بيتك» خلال العام الماضي تؤكد سلامة الاداء والنجاح في تحقيق الاهداف.

توصي بقوة بشراء السهم

«بيتك كابيتال» تقيم سهم «المزايا القابضة» بسعر «170 – 175 فلساً»

أفاد تقرير صادر عن «بيتك كابيتال – Capital KFH» أن القيمة العادلة لسهم شركة المزايا القابضة تتراوح بين 170 – 175 فلس كويتي.

وقد جاء التقييم الحقيقي للسعر العادل لسهم المزايا من قبل «بيتك كابيتال – KFH Capital» بناء على محفزات النمو التي تنطوي عليها الاستثمارات الحالية لشركة المزايا، والتي تتركز في كل من الكويت والإمارات والسعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين والسوق التركية، بالإضافة إلى الأرباح المتكررة التي تولدها العمليات التشغيلية الرئيسية ذات العلاقة بعوائد التأجير وبيع الوحدات العقارية.

ووفقا لتقرير «بيتك كابيتال – Capital KFH» ، فإن التقييم جاء ليعكس أداء المزايا في عام 2016 والتوقعات المستقبلية للسنوات الثلاث القادمة بأسلوب متحفظ لم يأخذ في عين الاعتبار سوا الربحية الناجمة عن المشاريع الحالية تحت التطوير مستثنيا المشاريع الجديدة التي تزمع الشركة تطويرها على غرار مشروع شرق في دولة الكويت التي قامت الشركة بالفعل بشراء الأرض وبدأت أعمال التصميم علاوة على مشروع «كيو زون» في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي أتمت الشركة أعمال التصاميم إيذانا ببدء التنفيذ.

وتابع التقرير قوله أن السهم يستمد قوته من قدرة الشركة على رفع قيم الأرباح الإجمالية خلال السنوات الثلاث القادمة.

وتطرق تقرير «بيتك كابيتال – Capital KFH» إلى الأرباح المحققة والمتوقعة حتى العام 2018، والتي ستشهد سيطرة عوائد الإيجارات على ما يعادل 70 في المئة من إجمالي الأرباح، وذلك مع اقتراب عمليات التسليم مراحلها النهائية، الأمر الذي يضع المزايا ضمن الشركات التي تتمتع بعوائد وتدفقات نقدية تشغيلية مرتفعة على المستوى الإقليمي.

فيما تطرق التقرير إلى عوامل القوة التي تتمتع بها الشركة في الوقت الحالي وخلال السنوات الثلاث القادمة، حيث تعتمد المزايا على استراتيجية التنويع الجغرافي في الاستثمار، الأمر الذي يقلل من مخاطر التشغيل ويمنح عوائد الأصول العقارية مستوى جيد من الاستقرار والنمو.

المزايا القابضة...جودة أرباح مستقبلية عالية